الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الرابعة والسبعون

الجلسة العامة **٥٩**

الخميس، ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٢٠، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد محمد باندي ..... (نيجيريا)

في غياب الرئيس، تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة بيكلز (ترينيداد وتوباغو).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

البند ٦٣ من جدول الأعمال (*تابع*)

الحالة في الأراضي الأوكرانية المحتلة مؤقتا

السيد ووديفيلد (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب المملكة المتحدة بهذه المناقشة بشأن الحالة في أوكرانيا. وأود أن أبدأ بأن أؤكد مجددا تأييد المملكة المتحدة الثابت لسيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية، بما في ذلك داخل حدودها ومياهها الإقليمية المعترف بها دوليا.

واليوم نذكر أولئك الذين لقوا حتفهم المأساوي أثناء الاحتجاجات التي شهدتها أوكرانيا في يوروميدان عام ٢٠١٤. وتؤكد المملكة المتحدة للأسر التي فقدت أحباءها أن تضحياتها لن تنسى. ويصادف اليوم أيضا مرور ست سنوات على استيلاء روسيا على جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول في أوكرانيا. وفي ١٦ آذار/مارس ٢٠١٤، نظمت سلطات الأمر الواقع الروسية ما يسمى بالاستفتاء في شبه جزيرة القرم. وفي ١٨ آذار/مارس، وقّع الرئيس بوتين معاهدة تضفي طابعا رسميا على استيلاء روسيا على شبه جزيرة القرم وسيفاستوبول.

ولنكن واضحين: فباستيلاء روسيا بالقوة على ١٠ ٠٠٠ ميل مربع في أوكرانيا، انتهكت روسيا المبدأ الأول من مبادئ القانون الدولي: عدم جواز استيلاء أي من الدول على أراضي أي من الدول الأخرى أو تغيير حدودها بالقوة. فروسيا تنتهك بأفعالها هذه التزاماتها الدولية على نحو صارخ، بما فيها المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة ووثيقة هلسنكي الختامية ومذكرة بودابست. وعن طريق القرار ٢٦٢/٦٨ ردت الجمعية العامة على الإجراءات التي اتخذتها روسيا بتأكيد السلامة الإقليمية لأوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دوليا وعدم مشروعية تغيير مركز القرم.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

إن موقف المملكة المتحدة واضح إزاء هذه المسألة: فنحن لا نعترف مطلقا بضم روسيا غير المشروع لشبه جزيرة القرم. فالقرم جزء من أوكرانيا، ولا يمكننا تجاهل سعي روسيا لإعادة ترسيم الحدود في أوروبا.

وتواصل الحكومة الروسية انتهاكاتها الخطيرة لحقوق الإنسان خارج حدودها في شبه جزيرة القرم. ويجب وقف اضطهاد الجماعات الإثنية والدينية على نطاق واسع، بما فيها تتار القرم.

وبينما نرحب بالإفراج عن أوليغ سينتسوف وغيره من السجناء السياسيين، نلاحظ أن ذلك قد تأخر كثيرا. ومن المؤسف أن ما يقرب من ٨٩ سجينا سياسيا أوكرانيا لا يزالون محتجزين في القرم. وحرم بعضهم من المساعدة الطبية العاجلة: أرسين دزيباروف، الذي يعاني من مشكلة في السمع وفيكتور شور، الذي يعاني من أمراض قلبية. وتدعو روسيا إلى إطلاق سراح جميع الأسرى السياسيين الأوكرانيين.

ومن المؤسف أن روسيا لا تزال تتجاهل قرارات الجمعية العامة التي تدعو مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان إلى زيارة شبه جزيرة القرم بغرض إجراء تقييم كامل ومستقل لحالة حقوق الإنسان هناك. وندعو روسيا إلى السماح بوصوله تمشيا مع القرار ٢٦٣/٧٣.

ويساور المملكة المتحدة الشعور ببالغ القلق من مواصلة الاتحاد الروسي عسكرة القرم وبحر آزوف. وتمشيا مع قرار الجمعية العامة ١٧/٧٤ بشأن عسكرة شبه جزيرة القرم، تدعو المملكة المتحدة روسيا إلى سحب قواتها العسكرية من هناك والامتناع عن تقييد الوصول إلى بحر آزوف.

وانتهكت الإجراءات التي اتخذتها روسيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وهي إجراءات لا أساس لها في القانون الدولي. وليس هناك ما يبرر مواصلة روسيا فرض قيود يومية على السفن الأوكرانية التي تمر عبر مضيق كيرتش. فتلك محاولة فاضحة لزعزعة استقرار اقتصاد أوكرانيا.

ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل توحيد صفوفه وإيلاء الاهتمام اللازم لتصرفات روسيا وترسيخ ضمها غير القانوني لشبه جزيرة القرم ببناء جسر للسكك الحديدية عبر مضيق كيرتش وإجراءا الانتخابات المحلية في شبه جزيرة القرم.

ولا يزال النزاع الذي تقوده روسيا في شرق أوكرانيا مستمرا. فقد حرضت روسيا بل دعمت أنشطة عسكرية تنفذها تشكيلات مسلحة، بما في ذلك بنشر قوات روسية في الأراضي الأوكرانية. وحدث في هذا الأسبوع تصاعد كبير في انتهاكات وقف إطلاق النار بالقرب من منطقة زولوتي لفض الاشتباك، حيث استخدمت الأسلحة الثقيلة المحظورة بموجب اتفاقات مينسك، مما تسبب في حدوث مزيد من الإصابات. ويحق للشعب الأوكراني أن ينعم بالسلام، وسنواصل مساءلة روسيا، تحقيقا لتلك الغاية.

وتدين المملكة المتحدة التهديدات المستمرة لبعثة الرصد الخاصة في أوكرانيا التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ويهدد رفض روسيا المتكرر السماح للبعثة بتنفيذ ولايتها داخل الأراضي غير الخاضعة للسيطرة الحكومية أمن أوكرانيا والمنطقة على نطاق أوسع. وندعو روسيا إلى ضمان الوصول الآمن وغير المشروط ودون عوائق إلى المناطق الخارجة عن سيطرة أوكرانيا الفعلية.

وإن لاستمرار القتال عواقب مأساوية على حياة الرجال والنساء والأطفال العاديين. فقد أزهقت حتى الآن أرواح ما يزيد على ١٣ ٠٠٠ شخص وأصيب قرابة ٣٠ ٠٠٠ شخص وأصبح ٣,٤ ملايين شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية وسُجّل قرابة ١,٤ مليون شخص بوصفهم مشردين داخليا. وتتحمل روسيا مسؤولية جسيمة عن استمرار المعاناة هذه.

ولنكن واضحين: فهذا النزاع لم يخمد بعد. فروسيا هي التي تسببت بهذا النزاع وهي لا تزال تستخدم نفوذها على

الانفصاليين لخدمة مخططاتها المتمثلة في السعي إلى كبح استقلال أوكرانيا. وعلى النقيض من ذلك، أبدى الرئيس زيلينسكي التزاما واضحا بإنهاء النزاع.

ولذلك تدعو المملكة المتحدة روسيا إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب اتفاق مينسك، وإلى تنفيذ الإجراءات المتفق عليها في مؤتمر القمة المعقود بصيغة نورماندي في باريس في ٩ كانون الأول/ديسمبر: الوقف الكامل والشامل لإطلاق النار، والمزيد من فض الاشتباك، والمزيد من تبادل الأسرى، ووصول بعثة الرصد الخاصة في أوكرانيا والمنظمات الإنسانية إلى المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة بشكل كامل ودون عوائق. فذلك هو السبيل الوحيد لإنهاء خوف الناس العاديين ومعاناتهم في أوكرانيا.

وتدعو المملكة المتحدة المجتمع الدولي مرة أخرى إلى الوقوف صفا واحدا إلى جانب أوكرانيا، وتؤكد معارضتها لمساعي روسيا المستمرة لزعزعة استقرار أوكرانيا وتقويض سيادتها ونهب أراضيها.

السيد كانيتو (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): ما برحت اليابان تؤيد سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية. إن لاستقرار الوضع في أوكرانيا أهمية للبيئة الأمنية الدولية بأسرها، بما في ذلك أوروبا.

وترحب اليابان ببدء المحادثات بين الرئيس زيلينسكي والرئيس بوتين لحل الوضع في أوكرانيا. ونرحب أيضا باجتماع مؤتمر القمة المعقود بصيغة نورماندي في كانون الأول/ديسمبر الماضي للمرة الأولى منذ ثلاث سنوات. ونقدر الجهود الإيجابية التي تبذلها الأطراف المعنية. ونود الدعوة إلى إجراء مزيد من المحادثات بين أوكرانيا وروسيا، بما في ذلك بين قائدي البلدين.

وفي الوقت نفسه، نشعر بالقلق إزاء استمرار الوضع ومواصلة انتهاكات وقف إطلاق النار، ما أسفر عن وقوع إصابات على الرغم من سلسلة من اتفاقات وقف إطلاق النار. ونتوقع أن تنفذ جميع الأطراف المعنية تلك الاتفاقات، وأن تعزز تدابير بناء الثقة، علاوة على اتخاذ خطوات نحو إيجادحل للوضع. وستواصل اليابان دعمها، بالتعاون مع المنظمات الدولية، فضلا عن الإسهام في حل الوضع مع البلدان ذات الصلة.

السيد مورارو (جمهورية مولدوفا) (*تكلم بالإنكليزية*): لا تزال الحالة في أوكرانيا وما حولها مسألة تثير قلقا مستمرا للمجتمع الدولي. إن التطورات على أرض الواقع، التي أشار إليها اليوم وزير خارجية أوكرانيا ومتكلمون آخرون (انظر A/74/PV.58)، لا تزيد إلا من حدة ذلك القلق. وتؤيد جمهورية مولدوفا، بوصفها بلدا مجاورا منشغلا بشدة بالآثار الأمنية المترتبة على الحالة التي لم تحل في أوكرانيا وحولها، إدراج البند ٦٣ في جدول أعمال الجمعية العامة في الدورة الحالية. ونعتقد أن الجمعية العامة، عند نظرها بطريقة بنّاءة وغير مسيَّسة في المسائل الناشئة عن التحديات التي تواجه سيادة الدول الأعضاء وسلامتها الإقليمية، يمكنها أن تشجع وتعزز النهج والحلول القائمة على أساس التقيد الصارم بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

وتؤيد جمهورية مولدوفا الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد حل سلمي للنزاع في الإقليمين الشرقيين من أوكرانيا – دونيتسك ولوهانسك – على أساس اتفاقات مينسك وبرعاية صيغة نورماندي. إن صيغة نورماندي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة في وضع جيد لتعزيز تخفيف حدة توتر الحالة في منطقة النزاع وإعطاء مزيد من الزخم للعملية السياسية من أجل التوصل إلى حل سلمي، على أساس الاحترام الكامل لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية.

ونعتقد أن نشر بعثة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في الميدان، وفقا لمطالب أوكرانيا، تعمل في انسجام مع بعثة الرصد الخاصة في أوكرانيا التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا الموجودة في أوكرانيا يمكن أن يسهم في تحقيق ذلك الهدف. ونغتنم هذه الفرصة لنشدد على أن جمهورية مولدوفا تشيد

بنشاط بعثة الرصد الخاصة في أوكرانيا، التي تضم ٤٠ مواطنا مولدوفيا. وستواصل جمهورية مولدوفا الإسهام في تنفيذ الولاية الهامة لبعثة الرصد الخاصة في أوكرانيا. وفي ذلك السياق، نؤيد تأييدا تاما دعوات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى كفالة وصول مراقبي البعثة وتحركهم دون قيد أو شرط إلى جميع المناطق المشمولة بالولاية.

وخلافا للنزاع في ترانسنيستريا وغيره من النزاعات التي لم تحل في منطقة المنظمة، فإن النزاع في الجزء الشرقي من أوكرانيا ليس مجمدا وهو يهدد السلم والأمن في منطقتنا. لا يمكن حل هذه الأزمة، التي وصفها مؤخرا الرئيس الحالي للمنظمة بأنها ”التحدي الأمني الأكثر إلحاحا في أوروبا“، بطريقة مستدامة من دون الإرادة السياسية للأطراف.

وترحّب جمهورية مولدوفا بالتزام الرئيس زيلينسكي، رئيس أوكرانيا، بإيجاد حل دبلوماسي للنزاع، وهو ما أدى مؤخرا إلى اتخاذ بعض تدابير بناء الثقة، بما في ذلك تبادل الأسرى. ونتوقع من جميع الأطراف المعنية أن تحذو حذوه.

إننا مهتمون مباشرة، بوصفنا بلدا مجاورا، بإيجاد حلول مستدامة في أقرب وقت ممكن للتحديات التي تواجه أوكرانيا، وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة، والتي شاركت جمهورية مولدوفا في تقديمها.

وتجدر الإشارة أيضا في هذا السياق إلى أن أوكرانيا اضطلعت بدور هام كوسيط في صيغة ٥+٢ لتسوية النزاع في ترانسنيستريا. ولا يزال مراقبوها العسكريون جزءا من آلية حفظ السلام في الجزء الشرقي من البلد. وننوهبالدعم القيم الذي تقدمه أوكرانيا ونقدره.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد اهتمام جمهورية مولدوفا بتعزيز تعاونها الثنائي الممتاز مع أوكرانيا.

السيد رادومسكي (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد بولندا البيان الذي أُدلي به باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان الأعضاء فيه (انظر A/74/PV.58). وأود أن أدلي ببعض الملاحظات ذات الأهمية الرئيسية لبلدي.

أولا، أود أن أعرب عن تقديرنا لأوكرانيا على دعوتها إلى مناقشة اليوم. ويشرفنا بصفة خاصة المشاركة الشخصية للسيد فاديم بريستايكو، وزير خارجية أوكرانيا، في هذه الجلسة الهامة.

لا نزال نشهد العدوان المستمر لروسيا على أراضي دولة أخرى عضو في الأمم المتحدة، هي أوكرانيا، على الرغم من احتجاجات المجتمع الدولي على ذلك. ولا تزال بولندا ثابتة في دعمها لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا. وما زلنا ندين انتهاك روسيا لسيادة أوكرانيا، باحتلالها غير المشروع ومحاولة ضم شبه جزيرة القرم وسيفاستوبول. إن للعدوان الروسي على أوكرانيا عواقب وخيمة على أمن المنطقة بأسرها.

وتنكر روسيا باستمرار مشاركتها في النزاع وتواصل إلقاء المسؤولية عن عدم تنفيذ اتفاقات مينسك على أوكرانيا. إن الوجود المؤكد في دونباس لأسلحة متاحة حصرا للقوات المسلحة الروسية يثبت تورط روسيا المباشر في النزاع المسلح مع الدولة المجاورة لها. إن الإجراءات العسكرية الروسية والتدابير الانفرادية، بما في ذلك منح الجنسية الروسية للأوكرانيين في الأراضي التي تسيطر عليها روسيا من أوكرانيا، تقوض بشكل خطير التنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك.

ونؤكد موقفنا المتمثل في أن الظروف اللازمة لإجراء الانتخابات المحلية في المناطق المحتلة مؤقتا في دونباس، وفقا للقواعد التي وضعتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تتطلب كفالة الأمن في المنطقة.

وتحيط بولندا علما بصورة إيجابية بأول مؤتمر قمة رباعي يعقد بصيغة نورماندي في السنوات الثلاث الماضية بباريس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. ومن المحزن أنه بعد شهرين من

عقد مؤتمر القمة، ومن بين العديد من الإجراءات المتفق عليها، لم ينفذ سوى الإفراج المتبادل عن المحتجزين. ولا يجري التقيد بوقف إطلاق النار في دونباس، ولم يتم الوفاء بإعمال التدابير الأخرى المتفق عليها بشأن إزالة الألغام وإقامة مناطق إضافية لفض الاشتباك ونقاط العبور، فضلا عن ما يتعلق بكفالة الوصول الآمن لبعثة الرصد الخاصة إلى جميع أنحاء أوكرانيا. ونحث روسيا، بوصفها طرفا في النزاع، على الوفاء بالتزاماتها واحترام القانون الدولي.

لقد انتهكت روسيا، باحتلالها وضمها غير الشرعيين للقرم وزعزتها لاستقرار مناطق معينة في شرق أوكرانيا، المنطلقات الأساسية للنظام الدولي القائم على القواعد. ليس لأي بلد حق قانوني في الاستفادة من هذه الأعمال غير القانونية.

ولا يمكننا أن ننسى أنه يتوجب على جميع الدول، بموجب القانون الدولي، عدم الاعتراف بالإخلالات الخطيرة بالالتزامات الناشئة عن قواعد آمرة، مثل حظر العدوان. وما يهم التأكيد عليه هو الطابع القانوني لذلك الالتزام: فعدم الاعتراف ليس مسألة قرار أو نهج سياسي؛ إنه شرط قانوني. فالاعتراف بالقرم كجزء من الاتحاد الروسي يمثل في حد ذاته انتهاكا للقانون الدولي لأنه يمثل شكلا من أشكال الدعم لدولة تنتهك القواعد الآمرة ومحاولة لإضفاء الشرعية على وضع غير شرعي. ولذلك، لن تعترف بولندا أبدا بضم روسيا لشبه جزيرة القرم.

ونعرب عن قلقنا البالغ إزاء حالة حقوق الإنسان الأليمة في شبه جزيرة القرم وفي أراضي جمهوريتي دونيتسك ولوهانسك الشعبيتين، المعلنتين ذاتيا. فقد أصبح التمييز على أسس عرقية ودينية ضد تتار القرم والأوكرانيين وانتهاكات الحريات الأساسية والاحتجاز التعسفي، في الأراضي التي يديرها بحكم الواقع الانفصاليون المدعومون من روسيا، ظواهر مستمرة في تلك المناطق.

ويورد التقرير الفصلي الأخير لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن الحالة في أوكرانيا قائمة بالحالات التي تنطوي على انتهاكات للحق في محاكمة عادلة، فضلاً عن تقييد إمكانية حصول الأشخاص المحتجزين في أوكرانيا على الرعاية الطبية في شبه جزيرة القرم التي جرى ضمها بشكل غير قانوني، أو نقلهم إلى الاتحاد الروسي، أو حتى فرض الجنسية الروسية على المحتجزين. وهذا أمر يدعو إلى القلق الشديد من جانبنا، ولذلك، فإننا نكرر دعوتنا الاتحاد الروسي إلى الوفاء بالتزاماته المترتبة عليه بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

ونشعر بالقلق أيضا إزاء ادعاءات تعذيب وسوء معاملة الأشخاص المحتجزين في شبه جزيرة القرم التي جرى ضمها بشكل غير قانوني وفي أراضي جمهوريتي دونيتسك ولوهانسك الشعبيتين، المعلنتين ذاتيا. ونحث جميع الأطراف الفاعلة المعنية على معاملة جميع المحتجزين معاملة إنسانية وكفالة توافق ظروف احتجازهم مع المعايير الدولية.

وتعرب بولندا عن بالغ تقديرها للجهود التي تبذلها بعثة الرصد في أوكرانيا الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبعثة حقوق الإنسان في أوكرانيا. ونكرر بقوة دعوتنا إلى ضمان منح المفوضية السامية لحقوق الإنسان وغيرها من الآليات الدولية لحقوق الإنسان إمكانية الوصول الكامل ودون عوائق إلى الأراضي التي جرى ضمها أو تلك التي انفصلت عن أوكرانيا بصورة غير قانونية.

إن أوكرانيا متلقية ذات أولوية للمعونة الإنسانية البولندية منذ ١٥ عاما. ولم تؤد الحالة الجغرافية السياسية الراهنة إلا إلى تعزيز تصميمنا على دعم أوكرانيا، وهو ما ينعكس في الزيادة الكبيرة في دعمنا الإنساني. ويوضح التقييم الحالي للاحتياجات الإنسانية أن الأزمة أصبحت أزمة طويلة وأنه يتعين النظر إلى حالة السكان المشردين من منظور أطول أجلا، وذلك لتمكين المحتاجين من أن يصبحوا مستقلين تماما ومن التكيف بشكل أفضل مع الظروف الجديدة.

في الختام، فإننا ندعو إلى التنفيذ الكامل لوقف إطلاق النار الفعلي المعلن عنه في الاستنتاجات المشتركة لمؤتمر قمة رباعية نورماندي. ونؤيد أيضا الأهداف الأخرى التي اتفق عليها المشاركون في مؤتمر القمة، بما في ذلك إنشاء ثلاث مناطق إضافية لفض الاشتباك بحلول عام ٢٠٢٠ وتنفيذ الخطة المستكملة لإزالة الألغام وإنشاء نقاط عبور جديدة على طول خط التماس.

وأخيرا، ندعو المجتمع الدولي إلى دعم جهود الرئيس زيلينسكي الرامية إلى التوصل إلى حل سلمي للنزاع ومواصلة ممارسة ضغط موحد على روسيا للقيام بدورها.

السيد كورمان (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): تؤيد بلجيكا البيان الذي أُدلي به هذا الصباح (انظر A/74/PV.58) بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

أود أن أبدأ بتأكيد التزامنا الثابت بسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا، بما في ذلك مياهها الإقليمية. ولا نعترف، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٨، بضم روسيا للقرم بصورة غير قانونية، ونرى أنه يتعارض مع القانون الدولي لأنه يشكل انتهاكا لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية وتقويضا للنظام القانوني الدولي.

واسمحوا لي أن أنتقل إلى الحالة في شرق أوكرانيا. لقد تم التوصل إلى اتفاقات مينسك من أجل وضع حد للنزاع. وتنفيذ اتفاقات مينسك، يشكل السبيل الوحيد للتوصل إلى حل سياسي دائم للنزاع. ولذلك، فإننا ندعو جميع الأطراف إلى الإسراع في التنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك والوفاء بالتزاماتها. وندعو روسيا إلى استخدام نفوذها على التشكيلات المسلحة وحثها على التقيد التام بالتزاماتها. ونرحب باستنتاجات الاجتماع بصيغة نورماندي، المعقود في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، وندعو إلى تنفيذها، بما في ذلك من خلال إقرار وقف دائم لإطلاق النار.

ومن دواعي القلق استمرار عسكرة شبه جزيرة القرم وبحر آزوف ومضيق كيرتش. وقد يؤدي استمرار عسكرة القرم هذا وأي استخدام غير قانوني للقوة إلى تفاقم زعزعة الاستقرار في المنطقة وتصعيد حدة التوترات. وندين أي عرقلة للملاحة وحرية المرور عبر مضيق كيرتش ونحث روسيا على ضمان حرية المرور من دون عوائق عبر بحر آزوف، وفقا للقانون البحري الدولي.

وتعني إطالة أمد النزاع أيضا تدهور الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان. ونحث جميع الأطراف على السماح للمراقبين الدوليين وآليات الرصد بالوصول الكامل والمستدام ودون عوائق إلى مختلف مناطق النزاع، وفقا للمبادئ الإنسانية. ونشجع بقوة نفس الأطراف على احترام ولاية بعثة الرصد الخاصة في أوكرانيا والسماح لها بالوصول الآمن ومن دون عوائق إلى جميع الأراضي الأوكرانية، بما في ذلك الحدود الأوكرانية – الروسية والقرم.

ويساورنا قلق بالغ إزاء استهداف البنية التحتية المدنية الحيوية، وذلك أمر يتنافى مع القانون الدولي الإنساني. وبما أن شرق أوكرانيا هو من أكثر المناطق المزروعة بالألغام في العالم، فإننا ندعو إلى بذل المزيد من الجهود لترسيم المناطق المزروعة بالألغام ووضع علامات لتحديدها، فضلا عن إزالة الألغام، ولا سيما بالقرب من المدارس وعند نقاط الدخول والخروج. كما ندعو روسيا إلى إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين الأوكرانيين. ويجب معاملة جميع الأشخاص المحتجزين معاملة إنسانية في جميع الظروف، وفقاً للمعايير الدولية.

ولا تزال بلجيكا مقتنعة بأن السبيل الوحيد لبناء الجسور والتمكن من التغلب على الخلافات وتحقيق سلام عادل ودائم هو مواصلة الحوار وتعميقه بين جميع الأطراف.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند. بذلك، تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٦٣ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٣٠.